

التوزيع: عام
أغسطس/آب 2016

الأصل:
العربية/الصينية/الإنجليزية/الفرنسية/الروسية/
الإسبانية

مجلس إدارة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الثانية لعام 2016
1 و 2 سبتمبر/أيلول 2016
المادة 1 من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام 2016، 27 و 28 يونيو/حزيران 2016

أولاً. المسائل التنظيمية

1. عقدت الجلسة السنوية لعام 2016 للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في المقر الرئيسي للأمم المتحدة، نيويورك، في يومي 27 و 28 يونيو/حزيران 2016.
2. انتخب المجلس التنفيذي كيتي سويت (سورينام)، ممثلة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، لمنصب نائب الرئيس للفترة المتبقية من عام 2016.¹
3. اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة السنوية لعام 2016 (UNW/2016/L.3) ووافق على تقرير انتخاب المكتب والجلسة السنوية الأولى، والتي عقدت في 11 يناير/كانون الثاني و 9 فبراير/شباط 2016 (UNW/2016/3). كما وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال المؤقت المقترح وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام 2016، والتي سوف تعقد في 1 و 2 سبتمبر/أيلول 2016.
4. اعتمد المجلس التنفيذي ثلاثة قرارات (1/2016 و 2/2016 و 3/2016) طبقاً لما يحتويه المرفق بالتقرير الحالي.

ثانياً. الكلمات الافتتاحية

5. افتتح رئيس المجلس التنفيذي، محمد خالد خياري، المندوب الدائم لتونس، الجلسة بالتأكيد على التزام بلاده والتزامه الشخصي بتقوية تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وقد أكد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات – من خلال تكثيف الجهود وترجمة الأقوال إلى أفعال ملموسة. وفي هذا الصدد، أكد على أهمية تنظيم زيارات ميدانية سنوية يقوم بها المجلس التنفيذي، معبراً عن تميمه للزيارة الميدانية المشتركة التي قام بها المجلس التنفيذي إلى جمهورية قبرغيزستان في عام 2016، حيث أتاحت لأعضاء المجلس الفرصة لرؤية عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصورة مباشرة على المستوى القطري، ومشاهدة النجاحات وتقييم الفجوات والتحديات. وذكر أن هذه الزيارة قد جعلت منه ومن زملائه من أعضاء المكتب سفراء للنوايا الحسنة لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
6. كما تحدّث الرئيس أيضاً عن جهود بلاده لتقوية تعزيز حقوق النساء والفتيات ودعا إلى العمل الفردي والجماعي للقضاء على انعدام المساواة بين الجنسين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
7. قامت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيل ملامبو نغوكا، ومعها نواب المدير التنفيذي، بتقديم تقرير مرحلي بشأن الخطة الاستراتيجية واستعراض منتصف المدة. وقد شكرت رئيسة الهيئة الرئيس

¹ خلفت ميريام ماكينوتش (سورينام).

على قيادته للمكتب وعلى مشاركته القوية في عمل المجلس، وشكرت أيضًا الدول الأعضاء على توجيهاتها ودعمها. وفي أثناء إبرازها لنقاط القوة في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ذكرت أن الخطة الاستراتيجية ألهمت الابتكار وركزت بشكل خاص على النتائج. وقد تضمنت أمثلة الخصائص الجديدة وجود مرفق بالتقرير مخصص لتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات، بناءً على طلب المجلس، بالإضافة إلى إصدار تفاعلي على شبكة الإنترنت لاستعراض منتصف المدة. واستجابةً لطلب المجلس في قراره 2/2015، فقد تم تضمين معلومات ملخصة عن التقدم المحرز في مجال الإطار المتكامل للنتائج. كما قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليلًا أكثر عمقًا للعوامل التي تحقق أو تعيق الأداء والنتائج. وقد ذُكر أن الإنجازات كانت في الغالب نتيجة سنوات عديدة من المشاركة والدعوة، والتي لعبت فيها الهيئة دورًا داعمًا في التعاون مع الشركاء مثل الدول الأعضاء والمجتمع المدني.

8. تم التأكيد على أمثلة للمجالات التي أدى فيها التعاون الفعال إلى إحداث فرق إيجابي خلال العامين الماضيين. وتم توجيه الشكر إلى المكسيك نظرًا لأن البرلمانيات يمثلن 42 في المائة من الحكومة المكسيكية، في حين ذُكرت بوليفيا كثاني بلد في العالم يصل إلى تكافؤ الجنسين في البرلمان. كما تم التنويه بإعلان نائب الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرًا عن اعتراف الأمم المتحدة بزيادة النسبة المئوية من النساء على كافة المستويات وفي كافة مجالات عملها بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2020، والوصول إلى نسبة توازن بين الجنسين تبلغ 50 في المائة في القوى العاملة بحلول عام 2030.

9. اعتمدت تسعة وعشرون بلدًا حول العالم إطار سياسات يُراعي الاعتبارات الجنسانية للتمكين الاقتصادي للمرأة. على سبيل المثال، قدمت الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركة كوكا كولا في البرازيل ومصر وجنوب أفريقيا المهارات اللازمة والمعدات وإتاحة الائتمان للحوالي 46,000 امرأة، مما مكهن من بدء أعمالهن التجارية وإدارتها بنجاح.

10. على الرغم من أن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات يظل مجالًا صعبًا، إلا أن هناك تقدم محرز. وقد تلقت مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "اتحدوا للقضاء على العنف ضد المرأة"² دعمًا عالميًا متزايدًا. في عام 2015، شارك ما يقرب من 70 بلدًا في حملة "اصبغوا العالم باللون البرتقالي" أثناء الـ16 يومًا السنوية للنشاط ضد العنف القائم على نوع الجنس.

11. هناك سبعة وستون في المائة من خطط العمل الوطنية الآن لها مؤشرات لرصد التقدم المحرز بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد ألفت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية الضوء على الإنجازات العالمية الهامة في هذا المجال. فقد تغلبت أكثر من 130 امرأة سورية على فوارق سياسية هامة لكي يشكلن تحالفًا موحدًا للسلام أثناء مؤتمر صانعات السلام السوريات الذي عقد في لبنان في مايو/أيار 2016. بالإضافة إلى ذلك، أدارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأمانة التي دعمت إعداد الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، وقد بدأت الهيئة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الدراسة.

12. زاد عدد مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة في الأنشطة الإنسانية من 12 بلدًا في عام 2014 إلى 34 بلدًا في عام 2015. على سبيل المثال، دعمت الهيئة نطاقًا واسعًا من التقييمات الإنسانية تشمل تلك التي أجريت في الكاميرون والعراق والأردن ورواندا وأوغندا وأوكرانيا.

13. في معرض حديثها عن الأداء المؤسسي، أشارت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى التقدم المنتظم، والذي تحققت من خلاله نسبة 66 في المائة من الأهداف أو هي في طريقها إلى التحقيق. في السنوات الخمس الأولى من عملها، قامت الهيئة ببناء أنظمة فعالة لإدارة الأداء والإبلاغ، والمساءلة المالية، والرقابة وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المخاطر، والبنية التحتية التشغيلية، ووظيفة تقييم قوية.

14. إلا أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة واجهت تحديات عديدة مثل القيود على الموارد، وفجوة التمويل الجنسانية، والحاجة إلى دعم البرامج بأنظمة تشغيلية فعالة، للاستمرار في السماح بتقديم الخدمات في الوقت المحدد وطبقًا للنطاق ووفقًا للموازنة - وجميعها عناصر ضرورية للتنفيذ الكامل والفعال للخطة الاستراتيجية. وفي تأكيدها على مبدأ "لا نستثنى أحدًا" أكدت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، على أن الإجراءات الجماعية والمتسقة القائمة على النتائج والحلول المالية المبتكرة هما من الأمور الأساسية لضمان التنفيذ المراعي للاعتبارات الجنسانية لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030.

15. وقد طلب العديد من الوفود الكلام استجابة للبيانات الافتتاحية، للثناء بشدة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة للنتائج الباهرة التي تحققت، وهو ما ظهر من خلال التقرير المرحلي بشأن الخطة الاستراتيجية واستعراض منتصف المدة لها. وفي هذا الصدد، ارتأى أحد الوفود أن هذه الإنجازات كانت شهادة على أن إنشاء هيئة الأمم

² <http://www.un.org/en/women/endviolence>

المتحدة للمرأة كان قرارًا صائبًا. في حين صرّح وفدُ آخر "أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أظهرت قدرة فائقة على التواجد حيثما كان وجودها ضروريًا كما في: (1) تيسير مشاركة النساء وتأثيرهن في محادثات السلام السورية؛ (2) دعم النساء للقيام بالوساطة بنجاح ومنع النزاعات المحلية في بوروندي؛ (3) ضمان تواجد المنظور الجنساني في جدول أعمال القمة العالمية للعمل الإنساني، (4) مساعدة الدول الأعضاء في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات؛ (5) تمكين الحكومات من اعتماد قوانين وسياسات تستجيب للاعتبارات الجنسانية."

16. أثنت الوفود على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدورها في دفع جدول الأعمال العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والذي انعكس بصورة قوية في اعتماد اتفاق المساواة بين الجنسين التاريخي في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 وبيجين+20 واتفاق باريس لتغيير المناخ والاستعراض الذي أُجري بمناسبة مرور 15 عامًا على صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. وأقر الممثل الدائم للدنمارك لدى الأمم المتحدة، والرئيس السابق للمجلس التنفيذي (2015)، بمساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تحسين العمل المعياري في مجال المساواة بين الجنسين. وصرّح أنه في عام 2015 "اعتمدت الدول الأعضاء ثلاثة اتفاقات رئيسية جسّدت جميعها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ورغم أن التركيز الآن سوف ينحصر إلى حدٍ كبير في التنفيذ، إلا أننا نرغب في رؤية هيئة الأمم المتحدة للمرأة تستمر في تقديم القيادة وتحديد جدول أعمال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في السنوات المقبلة. فإذا أردنا أن نحقق الهدف الخامس وأن نحقق بالفعل جدول أعمال عام 2030 بأكمله، حينئذٍ ينبغي أن نسعى إلى المزيد من تعزيز الإطار المعياري مع اقتربنا من عام 2030."

17. وشارك متحدثون آخرون في التعبير عن تقديرهم لعمل الهيئة في مجال المرأة والسلام والأمن، وفي أزمات اللاجئين والمهاجرين. وقد صرّح أحد الوفود أن الدول الأعضاء ينبغي أن تدمج حقوق الإنسان والقضايا التنموية الخاصة بالنساء والفتيات المهاجرات على نحو أكثر فعالية ضمن السياسات الوطنية والإقليمية والدولية. وعبر أحد المتحدثين الآخرين عن الدعم القوي لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، مبيّنًا أن الدراسة العالمية لعام 2015 بشأن تنفيذ هذا القرار أظهرت قيمة إشراك النساء في جميع مجالات العمل الخاصة بالسلام والأمن.

18. أشار أحد الوفود إلى قضية التعامل مع الأسباب الجذرية للتمييز المتعدد والمتعدد القطاعات، بالإضافة إلى انعدام المساواة الهيكلي، وتحديدًا فيما يتعلق بتعميم يوصي بدمج الإعاقة ضمن جدول أعمال المساواة بين الجنسين. وأعرب الوفد عن سعادته نظرًا لأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة كانت من بين أوائل المؤيدين لميثاق تضمين الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، والذي تم إطلاقه في القمة العالمية للعمل الإنساني. وركّز على أن حماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة من العنف والإساءة هي قضية ينبغي تناولها عبر جميع الأنشطة المتعلقة بالأعمال الإنسانية. ومع الإشارة إلى العدد المتزايد من البلدان التي قامت فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنشطة إنسانية خلال عام 2015، حثّ المتحدث آخر الهيئة على ضمان اتساق هذا العمل والقيام به من خلال نهج متكامل، مع أخذ منظور التنمية على المدى الطويل في الاعتبار. وقد ذكر أن عمل الهيئة في تضمين التحليل الجنساني في النداءات والاستراتيجيات الإنسانية يعدّ عملاً هامًا وينبغي التوسع في إتمامه.

19. عبّرت وفود عديدة عن اهتمامها بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية. وحثّ أحد المتحدثين الهيئة على أن تتبنّى مكانة "المؤسسة الرائدة في مجال استحداث الخطط الوطنية على الأرض. سوف يكون هذا أمرًا أساسيًا لضمان عدم تخلف النساء والفتيات عن الركب..."

20. أشار أحد المتحدثين إلى استعراض منتصف المدة الشامل رفيع المستوى الذي أُجري مؤخرًا لبرنامج عمل إسطنبول للبلدان الأقل نموًا، والذي عقد في تركيا. فقد ركّز الإعلان السياسي الصادر عنه بشدة على تمكين النساء والمساواة بين الجنسين. وكان هناك شعور بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة يمكن أن يكون لها دور رئيسي في الدعوة إلى التوصيات وتنفيذها. لذلك، من المهم توفير الموارد المناسبة للهيئة لتيسير المساهمة الفعالة في هذا المجال بالنسبة للبلدان الأقل نموًا في العالم. وسوف تحتاج هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن تتواجد على الأرض لمساعدة البلدان الأقل نموًا في الجهود الوطنية والدولية لتحقيق تكافؤ الجنسين.

21. عبّر أحد الوفود عن تقديره لقرار هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام مواردها المحدودة بصورة استراتيجية، من خلال دمج العديد من المشروعات محدودة النطاق وقصيرة الأمد في عدد صغير من البرامج التحولية الأكبر حجمًا والتي تضم أصحاب مصلحة متعددين طبقًا لما هو مفصّل في التقرير المرحلي بشأن الخطة الاستراتيجية.

22. وقد ذكرت بعض الوفود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد العناصر الرئيسية المطلوبة لتمكين النساء والفتيات. فهي تساعد، جنباً إلى جنب مع التحوّل الرقمي، في إنشاء فرص تعليمية مُحسنة للشباب في المناطق الريفية النائية وفي مناطق النزاعات، بالإضافة إلى دعم تمكينهم الاقتصادي بصفة عامة. وعبر الوفد عن دعمه القوي لجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في نشر المعرفة ولإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لتعزيز حقوق النساء والفتيات.

23. ورغم أن إحدى الدول الأعضاء قد أثنت على الهيئة لزيادة حشد الموارد، إلا أن العديد من المتحدّثين دعوا إلى تركيز الاهتمام على العوائق المالية التي تواجهها الهيئة، مؤكّدين على الحاجة لزيادة حجم الموارد والتمويل المرن، طويل الأمد، الذي يمكن التنبؤ به زيادة كبيرة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية. وحذّر أحد الوفود أنه يتعيّن على هيئة الأمم المتحدة للمرأة كي تواجه الموارد المحدودة، أن تضمن عدم توسيع مجال الأنشطة على المستوى القطري بصورة ضئيلة تجعلها غير فعالة. وكرّر أحد الوفود الأخرى تأكّيداً على أن الدول الأعضاء اتفقت على أن انخفاض حصة المساهمات الأساسية لصالح الدعم المخصّص بصورة محددة أدى إلى التفتت داخل الأمم المتحدة، وحثّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضمان وجود حوافز تفضّل الموارد الأساسية والموارد المرنة الأخرى. وحث الوفد جميع الجهات المانحة على زيادة التمويل الأساسي للهيئة.

24. رأى أحد المتحدّثين إمكانيات محتملة في إشراك الجهات المانحة غير التقليدية، والقطاع الخاص بصفة خاصة، وتقوية دور اللجان الوطنية. ودعت بعض الوفود هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تركيز المزيد من الجهود على توسيع وتعميق قاعدة شراكاتها بصفة عامة، بما في ذلك الشراكة مع المجتمع المدني، مؤكّدين على الحاجة للاستمرار في السعي لإيجاد مصادر مبتكرة للتمويل. وكرّروا مجدداً التعبير عن دعمهم الكامل للهيئة في سعيها لتغيير حياة النساء والفتيات في شتى أنحاء العالم.

25. انتهزت بعض الوفود هذه الفرصة، مثل إيطاليا، للتعبّد باستمرار و/أو زيادة الدعم المالي بزيادة قدرها 50 في المائة في مساهماتها الأساسية في عام 2016، واليابان بزيادة مساهمتها الأساسية وغير الأساسية لعام 2016 والتي تصل إلى 30 مليون دولار أمريكي، وهولندا بزيادة مساهماتها الأساسية من 4 ملايين دولار أمريكي في عام 2015 إلى 7 ملايين في عام 2016. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يلهم الحوار الهيكلي بشأن التمويل الذي أوصى به الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات، التدفق الموسّع للموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

26. ذكر أحد المتحدّثين أن الطلب على خدمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ازدياد، وأن الهيئة تبدو مرنة ومستعدة للاستجابة للاحتياجات الجديدة التي قد تنشأ. ولكن هذا يمثل تذكيراً بضرورة تركيز الجهود. كما أنه يُعدّ أيضاً مؤشراً على مدى أهمية ولاية التنسيق الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وذكر ممثل إحدى الدول الأعضاء أن قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتنسيق على مستوى المنظومة بأسرها وجهود المساءلة عن المساواة بين الجنسين تبدو مشجّعة، مع الحاجة إلى إدخال بعض التحسينات، وبخاصة في استغلال الشراكات ذات الصلة على المستوى القطري أيضاً.

27. رحّب العديد من الوفود بمبادرات البرنامج الرئيسي وإطلاقها الناجح. ودُكرَ التنسيق باعتباره عنصراً هاماً في بدء تنفيذ مبادرات البرنامج الرئيسي. وعبر أحد المتحدّثين عن أمله في أن تسهم هذه الآلية المبتكرة في ضمان التنفيذ المستجيب للاعتبارات الجنسانية لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. وعبر أحد الوفود الأخرى عن توقّعه في أن يساعد تنفيذ مبادرات البرنامج الرئيسي على تحسين التقدم المحرز في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، والذي بدأ أنه يتقدم بمعدل أبطأ من المجالات الأخرى.

28. فيما يتعلق بنتائج النتائج التي حققتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ارتأى بعض المتحدّثين أن صياغة مساهمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك الروابط مع النتائج المبلغ عنها، تحتاج إلى تحسين. وسوف يتيح ذلك بدوره تقييم مدى فعالية عمل الهيئة من حيث التكلفة بسهولة أكثر.

ثالثاً. التقييم

29. قام مدير مكتب التقييم المستقل بعرض التقرير المتعلق بوظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2015 (UNW/2016/5). عرض التقرير معلومات عن أداء مهمة التقييم على المستويين المؤسسي واللامركزي، وكذلك مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أعمال التنسيق وتنمية القدرات الوطنية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأجل التقييم الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية. وإضافةً إلى ذلك، يعرض التقرير خطة عمل مكتب التقييم المستقل لسنة 2016، شاملاً الميزانية. كما قدّم التقرير إلى مكتب التقييم المستقل برنامج العمل والموازنة لعام 2016.

30. وقد استرشدت مهمة التقييم التي تجريها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، وشملت تقديم الدعم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وتنمية قدرات التقييم الوطنية. تضمن جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 الدعوة لأن تستمد آليات المتابعة والاستعراض المعلومات من التقييمات التي تتم تحت القيادة القطرية، وأن تقوي قدرات التقييم الوطنية. وقد تضمن أيضاً مبادئ التقييمات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وتمت الإشارة إلى أن كلاً من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وفريق "إيفال بارتنرز" (EvalPartners) تتراهما هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ركزت استراتيجية الدعوة على إعلان عام 2015 كأول عام دولي على الإطلاق للتقييم. وفي هذا السياق، قام فريق EvalPartners بتيسير 92 فعالية في شتى أنحاء العالم نظمتها الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانات والجهات الأكاديمية. وقد أنشأ هذا حركة من القاعدة إلى القمة لتطوير القدرات على طلب التقييم وتقديمه واستخدامه، بما في ذلك التقييمات المستجيبة للاعتبارات الجنسانية. بالإضافة إلى تقوية بيئة تمكينية للتقييم، فقد قام فريق EvalPartners بتحسين القدرات المؤسسية لـ96 من جمعيات التقييم الإقليمية والوطنية من خلال مبادرات الدعم المتبادل بين الأقران.

31. طلب المجلس التنفيذي في قراره رقم 1/2015 أن يقود مكتب التقييم المستقل ومكتب المدير التنفيذي استعراضاً لسياسة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/12). استند الاستعراض الذي أجري في الفترة من مارس/آذار 2015 إلى مارس/آذار 2016، على أساس: (أ) نتائج ثلاثة تقييمات خارجية أجريت في عام 2014 وتقييمين أجريا في عام 2015، (ب) تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالتقييم الشامل إلى الدورة السنوية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2015 ومقرر المجلس ذي الصلة، (ج) المشاورات مع الإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجلس التنفيذي. وقد توصل كل ما سبق إلى تقييم إيجابي لمهمة التقييم لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما أدى إلى استنتاج مفاده أنها ملائمة وفعالة خلال السنة الثالثة من تنفيذها، وأنها توفر إطاراً معيارياً متيناً لمهمة تقييم قوية.

32. وقد تضمنت نتائج استعراض سياسة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ما يلي:

- (أ) وظيفة تقييم تتسق مع المعايير والنظم القياسية الدولية
- (ب) مستوى مناسب من الاستقلال لوظيفة التقييم بالنظر إلى المرحلة الحالية من تطور المنظمة
- (ج) إطار واضح لوظيفة تقييم قوية
- (د) تم تقوية دور التنسيق الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في منظومة الأمم المتحدة، فيما يخص التقييم المستجيب للاعتبارات الجنسانية
- (هـ) يعكس تضمين تطوير قدرات التقييم الوطنية سياق التنمية العالمي الحالي.

33. رغم وجود بعض المجالات التي كانت في حاجة إلى تحسين، إلا أن الهيئة وجدت أنها تسهم بصورة استراتيجية في تقوية القدرات المستجيبة للاعتبارات الجنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى المستوى الوطني أيضاً. وينبغي تكثيف ذلك داخل الجدول التحولي لأعمال التنمية المستدامة لعام 2030. وبالنظر إلى التقييم الإجمالي الإيجابي لوظيفة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد طلب المجلس في قراره أن يتم استعراض سياسة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في خلال ثلاث سنوات.

34. أظهرت استجابة الإدارة المعنية أمثلة للأداء المؤسسي الإيجابي فيما يتعلق بمعظم المؤشرات، على الرغم من الحافطة الكبيرة والأخذة في التوسع. وقد ذُكر أنه على الرغم من أن استيعاب كميات كبيرة من التقييمات كان يمثل تحدياً كبيراً، إلا أنه تم السعي لاغتنام فرص التحسن في مجالات مثل تخطيط وتنفيذ التقييم اللامركزي. وقد بدأت الهيئة في العديد من المبادرات، مثل مبادرات البرنامج الرئيسي، والتي تم تطويرها باستخدام نظريات تغيير صريحة، ونظام إدارة النتائج الذي يتتبع النتائج المتوقعة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاستكمال الأنظمة القائمة مثل النظام العالمي للإشراف على التقييم، والنظام العالمي لفحص وتحليل تقارير التقييمات، والنظام العالمي للمساءلة وتتبع استخدام التقييمات. كما تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً على تقوية وظيفة الرقابة بالإضافة إلى تحسين القدرات الوطنية. وتطلعاً إلى استعراض سياسة التقييم في إطار زمني يتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة أعوام حسبما تم الاتفاق، فإن الهيئة سوف تسعى إلى: التحسين المستمر لمؤشرات الأداء الرئيسية، بما في ذلك التنفيذ والتغطية واستخدام التقييمات؛ والمزيد من الاستثمار في المنظومات؛ والعمل نحو تحسين القدرات الداخلية للشركاء وتدريبهم على إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ واستخدام نتائج التقييم لتقوية التخطيط الاستراتيجي المؤسسي؛ وضمان تقدير تكاليف خطط الرصد والتقييم والأبحاث بالكامل، وزيادة التركيز على الامتثال.

35. استجابة للعروض التقديمية للتقرير بشأن وظيفة التقييم لعام 2015 واستجابة الإدارة المتعلقة بها، عبرت الدول الأعضاء عن تقديرها للجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب التقييم المستقل،

والمكاتب الوطنية. كما ألقوا الضوء على أهمية وظائف التقييم الفعال في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، سواء كهدف منفصل أو مدمج في الأهداف الأخرى كافة.

36. وقد تم التأكيد مجدداً على الدعم القوي لمبادرات الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبين الجهات الفاعلة في مجال التنمية، والحكومات وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني، لإنشاء قدرات إضافية لجمع البيانات عالية الجودة وتحليلها مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية. كما عبّرت الدول الأعضاء عن تقديرها لتطوير الإرشادات العملية لدعم المكاتب في إدارة تقييمات الحافظة القطرية بصورة تستجيب للاعتبارات الجنسانية ورعاية ضمان الجودة. وسلط أحد المتحدثين الضوء على التقييمات التي أظهرت اتساقاً قوياً بين برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأولويات الوطنية وبين المستوى المرتفع للملكية الوطنية لبرامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

37. تم التركيز على أنه بالرغم من أن الاتجاهات الإجمالية في مؤشرات الأداء الرئيسية كانت إيجابية، إلا أن الإدارة ينبغي أن تركز اهتمامها على المجالات التي لا تزال بحاجة للتحسين، وبخاصة تغطية التقييم ومعدل التنفيذ. ودعت الدول الأعضاء الهيئة إلى إجراء مزيد من التحليلات للوقوف على أسباب التأخير، ولإيجاد تدابير وقائية وتقوية القدرات، وبخاصة على المستوى القطري. كما طُلب من إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تولي مزيداً من الاهتمام للأثر المؤسسي أو الأثر على الحافظة إذا لم يتم التخطيط بصورة مناسبة للتقييمات المزمعة الرئيسية، أو لم يتم تنفيذها و/أو تم إلغاؤها. وأشارت الدول الأعضاء إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة كانت تستعرض كيفية حساب الاستثمار في التقييم وما إذا كان ينبغي تخصيص 3 في المائة من الموازنة للتقييم، وعبّرت عن اهتمامها بمعرفة وجهة نظر الإدارة بشأن قدرات وظيفة التقييم واحتياجاتها من التمويل.

38. كما ذكرت الوفود أيضاً أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لها دور هام تقوم به في تعزيز التقييمات المستجيبة للاعتبارات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ورحبت باستعراض تقييمات المساواة بين الجنسين المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة وحثّت الوفود الهيئة بشدة على أن تقود حواراً بشأن الدروس الجماعية المستفادة، والفجوات والتحديات لتقوية تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة.

رابعاً. مراجعة الحسابات

39. قام مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم تقرير بشأن أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 (UNW/2016/4). كما تضمن التقرير معلومات تتصل بالنتائج الرئيسية لعمليات مراجعة الحسابات المضطلع بها خلال عام 2015، وحالة جهود الإدارة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات للسنة الحالية والسنوات السابقة. وهناك أيضاً معلومات مُقدّمة عن أنشطة التحقيقات، مثل عدد القضايا الجديدة والمستمرة، وطبيعة القضايا ونتائج التحقيقات المضطلع بها خلال عام 2015.

40. على أساس نتائج المراجعة الشاملة للحسابات لكل من المكاتب والوحدات والأقسام (مع استبعاد عمليات مراجعة حسابات مشروعات نمط التنفيذ المباشر)، تعطي الوحدة تقديراً عاماً لمراجعة الحسابات، إما مُرضٍ أو مُرضٍ جزئياً أو غير مُرضٍ، من حيث تقييمها لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ومن بين العمليات الست الشاملة لمراجعة الحسابات التي أُجريت في عام 2015، لم تحصل أي من المكاتب أو الوحدات الخاضعة للمراجعة على تقدير غير مُرضٍ. وحصل مكتب واحد (17 في المائة) على تقدير 'مُرضٍ جزئياً'، وهو ما يعني أنه تم تحديد مسألة واحدة أو أكثر من شأنها التأثير سلباً على تحقيق المكتب لأهدافه. وأعطيت المكاتب أو الوحدات الخمس المتبقية (83 في المائة) درجة 'مُرضٍ' إذ لم يتم العثور على مسائل قد تؤثر تأثيراً بالغاً على تحقيق المكاتب أو الوحدات لأهدافها.

41. بلغت النسبة الإجمالية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات 99 في المائة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، أي بزيادة قدرها 9 في المائة عن هدف الأداء الذي حددته الهيئة والبالغ 90 في المائة. ويشير ذلك إلى استمرار الأعمال التي تقوم بها الإدارة حيال المسائل التي أثرت والتوصيات المقدمة. يستند هذا الحساب إلى تحليل كافة التقارير التي أصدرها المكتب اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2013 إلى 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. وكانت هناك خمس توصيات لم تنفذ تنفيذاً كاملاً لمدة تزيد عن 18 شهراً - صُنفت اثنتان منها بأنها ذات أولوية عالية. في عام 2014، لم تكن هناك توصيات معلقة لأكثر من 18 شهراً. وفيما يتعلق بالتوصيتين رفيعتي المستوى المتعلقتين بمركز تدريب هيئة الأمم المتحدة للمرأة فقد طالبت التوصيتان الإدارة بما يلي: (أ) إجراء تحليل لتحديد ولاية المركز ومهمته ودوره والموقع الأمثل له، (ب) ضمان استدامته من خلال وضع استراتيجية لتعبئة الموارد وتنفيذها. وأشارت الإدارة إلى أن تنفيذ هاتين التوصيتين يستلزم موارد

كثيفة. أما كافة التوصيات ذات الأولوية المتوسطة والتي ظلت معلقة لفترة طويلة فهي إما تم الانتهاء من تنفيذها أو قيد التنفيذ في 2016. وقد تم تنفيذ إحداها خلال الربع الأول من 2016. واستلزمت التوصيتان المتبقيتان ذواتا الأولوية المتوسطة أن تقوم الهيئة بوضع سياسة مؤسسية بشأن استخدام وإدارة اتفاقات الخدمة ومعالجة أوجه الضعف في نظام إدارة المنح الذي يستخدمه الصندوق.

42. وفقا لاتفاق مستوى الخدمات، يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خدمات تحقيق تشمل التحقيق في الادعاءات بارتكاب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأفراد من غير موظفيها، ومتعاقدين معها، للغش أو الفساد أو غير ذلك من المخالفات، بما في ذلك المضايقات في مكان العمل أو إساءة استعمال السلطة أو الانتقام من المبلغين عن المخالفات.

43. خلال عام 2015، أعلق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات 18 حالة: 10 حالات بعد التقييم الأولي (مقابل 15 حالة في عام 2014) بسبب عدم وجود دلائل على وقوع الاحتيال، مما يبين أن إجراء مزيد من التحقيق ليس له ما يبرره، وأُغلقت ثمان حالات بعد التحقيق (مقابل حالتين في عام 2014). ومن بين الثماني حالات التي أُغلقت بعد التحقيق، أسفرت ست حالات عن مذكرة إغلاق، وحالة واحدة عن تقرير إغلاق، فيما تم رفع تقرير تحقيق في شأن حالة واحدة، وقد أُحيلت هذه الحالة إلى شعبة التنظيم والإدارة بموجب الإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة المعني بالتصدي لعدم الامتثال لمعايير الأخلاق بالأمم المتحدة.

44. وفي رأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أن العمليات المتعلقة بملاءمة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط التي شملتها عملية مراجعة الحسابات في عام 2015 كانت إجمالاً مرضية بناء على نطاق العمل الذي أجراه، أي أنها قائمة بالفعل ومؤدية لوظائفها. ولكن، لفت مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات انتباه المجلس إلى ما يلي: (أ) أن هذا الرأي يستند إلى عملية مراجعة حسابات تغطي 20 في المائة من نفقات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2014، (ب) 31 في المائة من توصيات مراجعة الحسابات كانت ذات طبيعة مؤسسية، وتتعلق بتوجيهات السياسات والدعم المؤسسي. ويشير ذلك إلى أن التركيز لا بد وأن ينصب على ضمان إدارة هذه المسائل المؤسسية كي لا يؤثر ذلك سلباً على الهيئة.

45. قام رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بتقديم التقرير السنوي للجنة عن الفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 (UNW/2016/4/Add.1) المتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفيما يتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات، أكدت اللجنة مجدداً على أهمية رصد وتقييم مستويات الموارد وقدراتها بانتظام، لضمان أن تكون مناسبة وكافية لتلبية احتياجات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوجه عام.

46. أوصت اللجنة مجدداً بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدراسة الخيارات المتاحة بشأن النموذج الأنسب لإجراء مراجعة الحسابات، سواء من خلال الاستعانة بعناصر خارجية أو بموظفي الهيئة. وكما ذكر تقرير اللجنة السنوي لعام 2014، ينبغي أن يُدعم ذلك دعماً وافياً بمقترح شامل للميزانية يُقدّم إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه. وفي حين أدركت اللجنة أن وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أبلغت مجلس مراجعي الحسابات بخطة العمل السنوية الخاصة بها، إلا أنه كان من المهم أيضاً أن تنخرط الوحدة والمجلس في مزيد من الاتصالات والتعاون لضمان التكامل بين وظائف مراجعة الحسابات. وأدركت اللجنة أيضاً أن وحدة مراجعة حسابات الهيئة تعد وحدة مستقلة من الناحية التشغيلية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. غير أنها ما تزال يساورها القلق من احتمال أن يكون هناك تضارب في المصالح، لأن البرنامج الإنمائي يضطلع ببعض الوظائف الإدارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب اتفاقات أخرى لمستوى الخدمات، من مثل تلك التي تتعلق بنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المرتبات والمزايا والمستحقات. ولتوفير رقابة بديلة، وكفالة تحقيق الشفافية والجودة الأعلى بأفضل سعر، أكدت اللجنة مجدداً على أهمية وجود جهة تنسيقية تنظيمية مستقلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشرف على أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية وتكفل إدماج النتائج في هيكل الإدارات العليا.

47. اختتمت اللجنة تقريرها بالإعراب عن تأييدها لاستمرار تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والمساءلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. بيد أن اللجنة تشعر بالقلق من أن الوضع الحالي للتمويل بالهيئة قد يؤثر على قدرتها على توفير الموارد الكافية لوظائف المحاسبة الأساسية وأنشطتها مثل مراجعة الحسابات الداخلية (بما في ذلك زيادة تغطية المراجعة)، وإدارة المخاطر المؤسسية والرصد والمراقبة.

48. عقب العرض التقديمي بشأن مسائل مراجعة الحسابات، قام مدير التنسيق/القائم بأعمال مدير شعبة شؤون الإدارة والتنظيم بإحاطة المجلس التنفيذي بشأن استجابات الإدارة المعنية.

49. رحبت الوفود بالتقارير وباهتمام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالحاجة إلى تنفيذ التوصيات التي طال أمدها. وكوّرت الدعوة لإيجاد أهداف واقعية لحشد الموارد، وذكرت أن نقاط الضعف وجدت بصورة أساسية على المستوى الميداني، بما في ذلك مشروعات البرامج غير المناسبة أو عمليات الرقابة على إدارة النتائج، ونقاط الضعف في إدارة السفر وعدم الامتثال لمعايير الحد الأدنى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد طلبت من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تخصيص الاهتمام الكافي لتوصيات مراجعة الحسابات المتكررة والتي طال بها الأمد.

50. واستجابة للتعليقات، أكدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجدداً على التزامها بتناول جميع توصيات مراجعة الحسابات والاستمرار في الإسراع بتنفيذ النتائج. كما ذكر نظام إدارة النتائج المحسن باعتباره أداة يمكن أن تضمن قدرًا أكبر من الشفافية.

خامساً. الإحاطات

أ. وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملها على المستويات القطرية والإقليمية، واستجابتها التشغيلية على المستوى القطري (مالي)

51. قدم مدير البرامج إحاطة للمجلس بشأن وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة والعمل على المستويات القطرية والإقليمية. وقد أحيطت الدول الأعضاء علماً بالعديد من العناصر، بما في ذلك التصنيف الحالي للمكاتب والتغير في التواجد القطري (بما في ذلك تحويل المكاتب دون الإقليمية إلى مكاتب إقليمية ومتعددة الأقطار وقطرية)، منذ عام 2012؛ وتكوين قوتها العاملة، وتوزيع التمويل الأساسي المخصص للبرامج عبر المناطق المختلفة، وتقديم البرامج، بما في ذلك الإنفاق على مجالات الأثر، وبأبرز الخدمات المشتركة والشراكات.

52. طبقاً للممارسات المتبعة حتى الآن، فقد تمت إحاطة المجلس أيضاً بالاستجابة التشغيلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى القطري – مع التركيز على مالي في هذه المناسبة. وأعطى الممثل القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مالي نظرة عامة على عمليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأولوياتها في البلاد. وقد شرح بالتفصيل السياق الحالي، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام لعام 2015 والآثار المستمرة للنزاع على النساء الماليات. يركز برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مالي على ثلاثة مجالات للأثر، جميعها مدعومة من قبل الولاية المعيارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة: (1) التمكين الاقتصادي للمرأة، والذي يهدف إلى تحسين القدرات الإنتاجية للمزارعات والتعاونيات، وزيادة إتاحة فرص الشراء العامة للنساء وتطوير بنية تحتية اقتصادية محلية لتحسين قدرة النساء على الوصول إلى الأسواق؛ (2) إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، حيث تهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى حشد النساء والفتيات والرجال والفتيان على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستوى الفردي لصالح العلاقات القائمة على الاحترام والمساواة بين الجنسين، وتقوية قدرات المؤسسات على تنفيذ التشريعات لإنهاء العنف ضد النساء وغيره من أشكال التمييز، (3) المرأة والسلام والأمن، والذي يدعم التعافي الاجتماعي الاقتصادي والمشاركة السياسية للنساء والفتيات في مواقف ما بعد النزاع ويدعو إلى التخطيط للاستجابة والبرامج الإنسانية بأسلوب يشمل الجنسين ويستجيب للاعتبارات الجنسانية.

53. عبّرت الوفود عن اهتمام بالغ بهذه الإحاطات ووجهت الشكر لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على هذه الإحاطات.

سادساً. اختتام الدورة

54. توجّهت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالشكر إلى الرئيس على قيادته وإلى نواب الرئيس نظير إرشاداتهم الداعمة على مدار الدورة وإلى أعضاء المجلس والمراقبين على مدخلاتهم الهامة. كما عبّرت عن تقديرها لأن معظم الوفود وجدت استعراض منتصف المدة متوازناً ورحبت بإنجازات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العامين الأولين من تنفيذ خطتها الاستراتيجية. وأكدت مجدداً على التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة، رغم التحديات، "بدعم النساء والفتيات في شتى أنحاء العالم لاستغلال إمكانياتهن، وتحقيق أحلامهن، وأن يصبحن قادرات على تغيير قواعد اللعبة من أجل السلام والتنمية والازدهار."

55. تطلّعت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى العمل قُدماً مع المجلس التنفيذي على أساس تشاوري عالٍ كما كان الحال في الماضي، مع بدء الهيئة في صياغة خطتها الاستراتيجية الجديدة 2018-2021. ومع

الاستمرار بالاستناد إلى الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة، سوف تجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة المزيد من التحليلات لتقوية أثرها وفعاليتها وأدائها المؤسسي.

56. كما توجهت بالشكر أيضاً إلى الدول الأعضاء وبخاصة على مساهماتها في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأكدت مجدداً على الحاجة لسد الفجوة الحالية - العجز الذي يبلغ 170 مليون دولار أمريكي - مع ذكر الحاجة إلى طلب الدعم أيضاً من القطاع الخاص والجهات المانحة الأخرى. وذكرت، على سبيل المثال، مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فريق بوسطن الاستشاري، لمساعدة الهيئة في تحسين قدراتها على الوصول إلى أهدافها وسد فجوة التمويل. وأحيط المجلس علماً بأنه، في دورته العادية الثانية في سبتمبر/أيلول 2016، وفي سياق الحوار الهيكلي بشأن التمويل، سيتم تقديم تقييم لمستوى التمويل الحالي للهيئة إلى المجلس. وعبرت عن أملها في عدم وجود فجوة في ذلك الوقت وتطلعت إلى مزيد من المشاركة مع المجلس التنفيذي في وقت لاحق من عام 2016.

57. قامت رئيسة الجلسة بالتعبير نيابةً عن الرئيس عن تقديرها للتعاون الذي أبداه المجلس. ووجهت الشكر إلى جميع المعنيين على عروضهم التقديمية وعبرت عن امتنانها بصفة خاصة لأمين المجلس التنفيذي وفريق عمله على جهودهم الفعالة بلا كلل لقيادة هذه الدورة نحو ختام مؤتمر، قبل أن تختتم هذه الدورة السنوية للمجلس التنفيذي.

القرارات التي اعتمدت في الجلسة السنوية لعام 2016

1/2016

تقرير وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن التقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية 2014-2017، بما في ذلك استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للمدة للخطة الاستراتيجية

المجلس التنفيذي

1. يحيط علمًا بتقرير وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن التقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية 2014-2017، بما في ذلك استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية؛ ويرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛ ويُثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة نظرًا لأدائها القوي حتى الآن؛

2. يقر بالمساهمات التي يسهم بها تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2014-2017 بالكامل لتحقيق التنفيذ الكامل والفعال والعاجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 بأسلوب يستجيب للاعتبارات الجنسانية، ويقرّ بالدور المحوري الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في تنفيذها؛

3. يُثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاستغلالها ولايتها بفعالية كهيئة مركبة في مساعدة الدول الأعضاء بناءً على طلبها، وفي ضمان التناغم والاتساق والتنسيق بين الجوانب المعيارية والتشغيلية لعملها؛ ويدرك أن وظائف الدعم التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد زادت، ويؤكد مجددًا على الدور الهام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة التنسيق وتعزيز المساواة في منظومة الأمم المتحدة في عملها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في شتى أرجاء منظومة الأمم المتحدة؛

4. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحسين تركيزها البرامجي وتقوية تقديم البرامج والروابط المعيارية-التشغيلية من خلال الشراكات ذات أصحاب المصلحة المتعددين، وبخاصة داخل مبادرات البرنامج الرئيسي ومن خلال التناغم مع صندوق المساواة بين الجنسين وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة؛

5. يحيط علمًا بالإطار المنقح لنتائج التنمية وبإطار الفعالية والكفاءة التنظيمية الوارد في المرفق الثاني من التقرير، ويعبّر عن تقديره لجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد؛

6. يحيط علمًا باستراتيجية التمويل التي يحتوي عليها التقرير ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستمرار في تحسين نموذج تمويلها وهيكل موظفيها وعمليات إدارة أساليب العمل فيها طبقًا لهيكلها البنائي الإقليمي، لضمان الكفاءة التشغيلية للهيئة، وفعاليتها وشفافيتها وخضوعها للمساءلة؛

7. يحيط علمًا باهتمام بالمبادرات الاستراتيجية التي يحتوي عليها التقرير، بما في ذلك مبادرات البرنامج الرئيسي التي يحتوي عليها المرفق السابع من التقرير، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم معلومات بشأن نتائج تنفيذها في سياق الإبلاغ السنوي بشأن الخطة الاستراتيجية 2014-2017، في عامي 2017 و2018 ويشجّع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الدخول في شراكات حسب الاقتضاء مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة لتنفيذها؛

8. يقّر بأهمية تقوية قدرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك من خلال التمويل المناسب، مع الإحاطة بفعوة التمويل في الموارد المنتظمة، ويشجّع البلدان القادرة على زيادة مساهماتها الطوعية، وبخاصة الموارد المنتظمة، لضمان التنفيذ الكامل والفعال للخطة الاستراتيجية 2014-2017؛

9. يحيط علمًا بالمعلومات المتعلقة باستعادة التكلفة التي يحتوي عليها التقرير ويحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساهمين على الالتزام الكامل بسياسة استعادة التكلفة بموجب قرار المجلس التنفيذي 2013/2، بما في ذلك استعادة التكاليف غير المباشرة وتحمل التكاليف المباشرة التي تنشأ من تنفيذ المشروعات والبرامج الممولة من موارد أخرى، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتابعة بشأن الاستعراض المستقل الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة

للسكان واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة منهجية استعادة التكلفة، أثناء الدورة العادية الثانية لعام 2016 للمجلس التنفيذي، طبقاً لما تم الاتفاق عليه في القرار 2/2013؛

10. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، طبقاً لولايتها، أن تبدأ الاستعدادات المبكرة للخطة الاستراتيجية القادمة، بالتشاور الكامل مع المجلس التنفيذي، مع أخذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاعتبار في مختلف مجالات جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، وغيره من النواتج المتفق عليها بين الحكومات، ونتائج الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لعام 2016، ونتائج استعراض منتصف المدة والدروس المستفادة منه، ويطلب أيضاً من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم خارطة طريق للمشاروات المزمعة لإعداد الخطة الاستراتيجية القادمة؛

11. يقرّر تحويل التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2/2016

تقرير عن مهمة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

2015

المجلس التنفيذي

1. يحيط علماً بالتقرير الذي يتناول وظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لعام 2015 وبرنامج العمل والموازنة لعام 2016 لمكتب التقييم المستقل.

2. يرحّب بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتقدم المحرز في مجال التقوية المنهجية لوظيفة التقييم وفي زيادة جهود التقييم المستجيبة للاعتبارات الجنسانية على مستوى المنظومة بأكملها؛

3. يؤكد أن التقييم ينبغي أن يكون قطرياً وينبغي ضمان الملكية القطرية والقيادة للبرامج في تقييم جميع صور المساعدات، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، الاستمرار في جهودها لتيسير بناء قدرات التقييم الوطنية، حيثما ينطبق ذلك؛

4. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحسين تغطية التقييمات، ومعدل تنفيذ التقييمات المزمعة، والموارد المالية المستثمرة في وظيفة التقييم وتقديم استجابات الإدارة إلى النظام العالمي للمساءلة وتتبع استخدام التقييمات واستخدام توصيات التقييم في عملها؛

5. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستمرار في إجراء تقييماتها المستجيبة للاعتبارات الجنسانية للبرامج القطرية حتى يمكن تحسين سبل إعداد البرامج على المستوى القطري؛

6. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وعلى وجه الخصوص مكتب التقييم المستقل، الاستمرار في قيادة جهود التقييم المستجيبة للاعتبارات الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها ورعاية الشراكات المبتكرة لتطوير قدرات التقييم الوطنية؛

7. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وعلى وجه الخصوص مكتب التقييم المستقل، بذل المزيد من الجهود للوفاء بمتطلبات مؤشر أداء التقييم ضمن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-SWAP) فيما يتعلّق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

8. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ استعراض لسياسة التقييم في غضون ثلاث سنوات.

3/2016

تقرير أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015

المجلس التنفيذي

1. يحيط علماً بتقرير أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحققاات للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015
2. يحيط علماً بأنه، بناءً على طلب المجلس التنفيذي في الفقرة 3أ من القرار 4/2015، فقد تم تضمين رأي مراجعة الحسابات بشأن الملاءمة والفعالية لإطار هيئة الأمم المتحدة للمرأة للحكم وإدارة المخاطر والتحكّم فيها ضمن التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحققاات، ويعبر عن تقديره للتقييمات المُرضية بشكل عام في هذا الصدد؛
3. يعبر عن دعمه المستمر لوظائف مراجعة الحسابات والتحققاات داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تضمين خطط توفير الموارد المناسبة لزيادة تغطية مراجعة الحسابات والتحققاات في الموازنة القادمة التي سيتم عرضها على المجلس التنفيذي، لعامي 2018-2019، لضمان أن تكون مناسبة وكافية كي يتم تنفيذها بصورة فعالة لتحقيق التغطية المطلوبة من مراجعة الحسابات والتحققاات الداخلية؛
4. يلاحظ العديد من نقاط الضعف المتكرّرة، بما في ذلك ارتفاع عدد توصيات مراجعة الحسابات ذات الطابع المؤسسي، ويثمن المعلومات المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن جهود تناول هذه التوصيات، ويحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستمرار في تكثيف الجهود بهذا الصدد، وتوفير المعلومات بشأن أثر التدابير المتخذة؛
5. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم قائمة بالقضايا التي تمّ التحقيق فيها، بما في ذلك معلومات بشأن القضايا ومتابعة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كجزء من الإبلاغ السنوي التالي بشأن أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحققاات.
6. يحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015.